S/PV.8227 الأمم المتحدة



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٢٧**

الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرنتش

جدول الأعمال

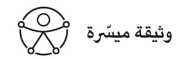
الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2018/209)

1810072 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2018/209)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/209، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (*تكلم بالإنكليزية*): منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس في العام الماضي (انظر S/PV.7923)، واصل مكتبي دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجهتين الضامنتين للاتفاق الإطاري، وهما المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت ومكتبي مشاركتنا على عدد من المسائل الحاسمة الأهمية.

تتعلق المسألة الأولى بالقوى الهدامة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. تواصل القوى الهدامة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية، الهجوم على السكان وترويعهم، وتتسبب في المعاناة والتشريد وتؤجج عدم الثقة بين بلدان المنطقة. ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نشطة وتمارس السيطرة على الأفراد السابقين الذين نزع سلاحهم وذويهم في معسكرات العبور، الذين يزيد تواجدهم من تفاقم التوترات مع السكان المضيفين. إن مسألة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس الذين لا يزالون في رواندا وأوغندا لم يتم بعد حلها بالكامل.

واستنادا إلى نتائج الزيارة التي قام بها ممثلو البلدان الموقعة والضامنة إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، التي شجعها مكتبي، اتخذ قادة المنطقة، في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية المعقود في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في برازافيل، القرارات التالية، من بين أمور أخرى.

لقد دعوا إلى تعزيز لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى الإعادة إلى الوطن، دون شروط، وفي موعد لا يتجاوز ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين نُزع سلاحهم وذويهم الذين ما يزالون موجودين في معسكرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعضاء حركة ٢٣ مارس السابقين الذين ما زالوا موجودين في رواندا وأوغندا.

وكخطوة تالية لذلك، من المتوقع إطلاق آلية المتابعة المشتركة بشأن إعادة المقاتلين السابقين الذين نزع سلاحهم وذويهم في غوما نهاية هذا الشهر.

ثانيا، أنتقل إلى دعم الحوار السلمي والعمليات الانتخابية. لقد ظل تركيزنا منصبا على الحالتين في جمهورية الكونغو

الديمقراطية وبوروندي، وهما البلدان الأساسيان في الاتفاق الإطاري.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالرغم من التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات، تستمر التوترات بين الحكومة والمعارضة بشأن شروط إجراء الانتخابات. وقد ركزت الجهود التي بذلتها خلال الفترة قيد الاستعراض على حشد الدعم الدولي والإقليمي المتضافر لتنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر وإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. وفي هذا الصدد، ما فتئنا نقوم بتعزيز المبادرات التي تقوم بها الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري ومشاركة الجهات المعنية الكونغولية الرئيسية.

وفي هذا الصدد، حافظت على صلات وثيقة مع القادة الإقليميين، لا سيما رئيس جمهورية الكونغو ساسو نغيسو، ورئيس أنغولا لورنسو، نظرا لدورهما وانخراطهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين. وفي الآونة الأخيرة، قمت بتيسير مشاورة في أديس أبابا بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثلي الجهات الضامنة والمبعوثين الخاصين إلى منطقة البحيرات الكبرى.

وفيما يتعلق ببوروندي، لا تزال الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان تثير قلقا بالغا، لا سيما وأن البلد يتجه نحو استفتاء على التعديلات الدستورية. وبالتشاور مع المبعوث الخاص السيد كافاندو، أغتنمت كل فرصة لتشجيع القادة الإقليميين على مواصلة التركيز على الأزمة ودعم جهود جماعة شرق أفريقيا من أجل ضمان إحراز تقدم في الحوار بين الأطراف البوروندية والحفاظ على إرث اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

والمسألة الحاسمة الثالثة هي معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن استمرار الاستغلال والاتجار غير المشروعين في الموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية يسهم، كما نعلم، في تمويل القوى الهدامة ويحرم البلد من مصادر بالغة الأهمية للنمو والتنمية. وعلى نحو ما أوصى به الاجتماع المعني بالموارد الطبيعية الذي عقدناه بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تموز/يوليه ٢٠١٧، سيواصل مكتبي تشجيع المزيد من الالتزام السياسي من جانب البلدان الأساسية في المنطقة لكبح الاتجار غير المشروع بالموارد من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب عوامل أساسية في عدم استقرار المنطقة. والحالات التي شهدناها مؤخرا بشأن تسليم قادة الجماعات المسلحة مشجعة، ولكن لا بد من بذل المزيد من الجهود المتضافرة من أجل تعزيز التعاون القضائي. ونعمل مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على تفعيل شبكة التعاون القضائي التي أنشأت على نحو مشترك في عام ٢٠١٦.

إن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة تشكل مصدر قلق كبير للجميع وتتطلب مزيدا من الاهتمام. ويقوم مكتبي، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبدعم فريق الأمم المتحدة الإقليمي، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتحضير لعقد مشاورات بين الجهات الفاعلة بشأن التشريد القسري للتوعية بحجم المشكلة وتنشيط الالتزام بإيجاد حلول دائمة للنزاع والتشريد في المنطقة.

علاوة على ذلك، وفي إطار فريق الأمم المتحدة الإقليمي، واصلنا تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى باعتباره نهجا عابرا للحدود للمساعدة في معالجه الأسباب الجذرية للنزاع. وقد دأبنا أيضا على تقديم الدعم للنساء والشباب والمجتمع المدني لتمكينهم من القيام بدور رئيسي في تعزيز أهداف الاتفاق الإطاري. وعلى سبيل المثال، فإننا نعد الآن، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات

الكبرى وشبكة النساء الأفريقيات المعنية بالوساطة، المعروفة باسم الحكيمات الأفريقيات، بعثات مشتركة رفيعة المستوى إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، لتعزيز دور المرأة في تحقيق السلام والعمليات السياسية.

وأخيرا، لقد واصلنا تعبئة قيادة المنطقة من خلال آليات الإدارة الخاصة بالاتفاق الإطاري لتعزيز الحوار والتعاون فيما بين الدول الموقعة. إن آلية الإشراف الإقليمية ولجنة الدعم التقني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون التابعة لها، هما في الواقع أداتان حاسمتان لضمان استمرار المشاركة السياسية فيما يتعلق بالالتزامات الإقليمية بموجب الاتفاق الإطاري، ولمعالجة المسائل الخلافية. وأشعر بالتفاؤل إزاء وجود مؤشرات على زيادة الملكية، كما يتضح من التزام أوغندا – التي تخلف أنغولا وجمهوريه الكونغو – بتولي رئاسة آلية الرقابة الإقليمية في وقت لاحق من هذا العام.

وحلت في شهر شباط/فبراير الماضي حلول الذكرى السنوية الخامسة للاتفاق الإطاري. وفي تلك المناسبة، قمنا بتنظيم مشاورات يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير في أديس أبابا لتقييم تنفيذه. وقد جاءت تلك المبادرة في أعقاب اتخاذ القرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧)، الذي طلب إلى الأمين العام المشاركة في حوار رفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق الإطاري، وتقديم رؤيته بشأن سبل المضي قدماً. وقد تبيّن أنه على الرغم من التقدم البطيء وعدم الوفاء بكامل التوقعات الواردة في الاتفاق الإطاري، فإنه لا يزال أداة حيوية لتعزيز التعاون والسلام والأمن في المنطقة، بما يتوافق مع ميثاق عام ٢٠٠٦ بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

ولوحظ إحراز تقدم في بعض المجالات، مثل هزم حركه التمرد ٢٣ مارس، وإضعاف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإنشاء آليات لبناء الثقة، فضلا عن زيادة التعاون والتكامل الاقتصاديين. ومع ذلك، شدد المشاركون على أن هناك حاجة إلى المزيد من الإرادة السياسية من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري. ولوحظ أن انعدام الثقة فيما بين البلدان الأساسية في المنطقة لا يزال يقوض التقدم المحرز أيضا.

(تكلم بالفرنسية)

لقد سلطت المناقشات في أديس أبابا الضوء على أن البلدان الموقعة، بدعم من المجتمع الدولي، تعزز جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في إيجاد حل دائم لحالة عدم الاستقرار في المنطقة. ولذلك، فإنني أذكر بالأولويات التالية التي ينبغي أن يسترشد بها عملنا الجماعي.

أولا، يجب بذل جهود حازمة ومتزايدة في تبديد عدم الثقة بين البلدان الواقعة في قلب منطقة البحيرات الكبرى: جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي. وفي هذا الصدد، أرحب بالالتزام المتواصل من جانب قادة المنطقة والاتحاد الأفريقي. وفي الاجتماع الأخير الذي عقدته في ٢٩ آذار/مارس مع الرئيس ساسو نغيسو، بصفته المزدوجة كرئيس لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ناقشنا آفاق تعزيز العلاقات فيما بين تلك البلدان من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها قادة المنطقة.

ثانيا، في الأشهر المقبلة، يجب علينا أن نواصل تركيز اهتمامنا على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث الأمن في الجزء الشرقي من البلد وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وعلى الرغم من أنه يجري النظر في اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية لواء التدخل التابع لبعثة الأمم المتحدة، يجب أيضا معالجة تمويل الجماعات المسلحة معالجة فعالة بمكافحة الاستغلال غير

المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تلتزم التزاما كاملا بإعادة المقاتلين الأجانب غير المسلحين إلى أوطانهم. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل ضمان تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء عملية انتخابية شاملة وذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الأساسي أن يظل مجلس الأمن متحدا في دعمه للأعمال الجارية حاليا في المنطقة.

ثالثا، يجب علينا ألا نغفل عن الحالة في بوروندي. وثمة حاجه إلى مزيد من الالتزام من جانب قادة المنطقة والاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، بتنشيط الحوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة في بوروندي، بقياده جماعة شرق أفريقيا وميسرها، السيد بنجامان مكابا.

رابعا، يجب على بلدان المنطقة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني العمل معا من أجل التوصل إلى حلول مستدامة وإقليمية للأزمة الإنسانية المثيرة للقلق في منطقة البحيرات الكبرى. ويحدوني الأمل في أن المشاورات التي نعتزم تيسيرها مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وأصحاب المصلحة، ستساعد في هذا الصدد.

وأخيرا، يبدو لي أنه لا بد للأمم المتحدة أن تعالج في وقت ما، بالتعاون مع قادة المنطقة، مشكلة تداخل ولايات وأهداف الاتفاق الإطاري وميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفي الوقت نفسه أن تنظر في المزايا النسبية للصكين والحاجة إلى ضمان التكامل والتآزر بين هاتين الآليتين.

وما زالت منطقة البحيرات الكبرى واحدة من أكثر المناطق اضطرابا وتعقيدا في القارة، على الرغم من أنها يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفريقيا. وأشجع مجلس الأمن على مواصلة حث جميع أصحاب المصلحة على العمل من أجل الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية للمنطقة وشعبها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد جنيت على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أُعطي الكلمة الآن إلى ممثل جمهورية الكونغو.

السيد بالي (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): تُعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في السياق التاريخي للذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق أديس أبابا الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وتماشيا مع روح الفقرة ٢٤ من القرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧). ولذلك، فإنني أشكركم، سيدي الرئيس، على ربط هذه الجلسة التذكارية بالرئاسة المزدوجة لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التي كلف بها الرئيس دونيس ساسو نغيسو. وبناء على ذلك، فقد أتيحت لنا الفرصة لتقاسم رؤية المنطقة مع أعضاء المجلس.

وأود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص للأمين العام سعيد جينيت الذي تلقي إحاطته الإعلامية المفصلة الضوء على المأساة التي تتكشف أمام أعيننا، ولكن الأمل في تحقيق مستقبل مزدهر لا يزال أمرا ممكنا من خلال آلية التعاون الإقليمي، أي الاتفاق الإطاري. وبعد مرور خمس سنوات على توقيع اتفاق أديس أبابا التاريخي في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، فقد حان الوقت ،بلا شك، لتقييم مستوى التزام كل الأطراف الموقعة على هذا الصك، الذي كان نذيرا بكثير من الأمل، لا سيما كما تجسد في نهاية تمرد حركة ٢٣ مارس.

إن جلسة اليوم جزء من زخم أعمال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما مؤتمر قمتها العادي السابع لرؤساء الدول والحكومات، والاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون الذي عقد ببرازافيل، جمهورية الكونغو، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. لقد نظر المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في الحالة السياسية والأمنية في المنطقة في النطاق الأوسع للموضوع

المعنون ”تسريع تنفيذ الميثاق من أجل تيسير الاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى“.

أود الإشارة من بين أمور أخرى، إلى اعتماد مؤتمر القمة لتوصيات آلية التمويل الذاتي للمبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية التي تشكل أداة أساسية للنجاح في مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى. والهدف هو القضاء على هذه الآفة وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في نهاية المطاف، التي تمثل إحدى الركائز الست للإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

ويمكن تلخيص استنتاجات اجتماع آلية الرقابة الإقليمية، على النحو التالي: تحييد القوى الهدامة وإعادة المقاتلين الذين تم نزع سلاحهم إلى أوطانهم؛ والمشاركة في الحوار السياسي والعمليات السياسية في المنطقة. لقد قدم لنا المبعوث الخاص الحلول التي نعتزم تنفيذها لمعالجة تلك الآفات. وقد تناول المبعوث الخاص، الذي يعمل عن كثب مع بلدان المنطقة دون الإقليمية ويقدر الرئيس الحالي مشاوراته المنتظمة، جميع المسائل بطريقة شاملة. وأود أن أطلب من المجلس أن يسمح لي بحصر ملاحظاتي في ملخص لأنشطة الرئاسة المشتركة لآلية الرقابة الإقليمية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة الدولي السابع المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاجتماع الثامن الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في برازافيل، قام الرئيس الحالي للهيئتين برصد مستمر للحالة السياسية والأمنية في دول المنطقة. ولا شك أن الاهتمام الخاص الذي تحظى به الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتناسب مع الموقع الاستراتيجي للبلد في منطقة البحيرات الكبرى.

وبعد مرور خمسة أشهر على انعقاد القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بُذلت جهود لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وقد أدت التطورات في المنطقة، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى عقد مؤتمرين ثلاثيين: في برازافيل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وفي كينشاسا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وعقدت اجتماعات القمة هذه تحت رعاية الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وآلية الرقابة الإقليمية، الرئيس ساسو نغيسو، إلى زعماء جمهورية أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس جواو مانويل غونسالفيس لورنسو والرئيس جوزيف كابيلا كابانج، على الترتيب. كما التقوا في لواندا لحضور قمة ثلاثية ثالثة.

وقد مكنت هذه المشاورات الثلاثية من النظر في الحالة السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية، وعلى وجه الخصوص تطور العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت الحالة الأمنية المثيرة للقلق في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا محور مناقشاتها، التي انتهت بإدانة حازمة لنشاط الجماعات المسلحة. ومكّنت المشاورات، التي امتدت أحيانا لتشمل المشاركين في المجتمع المدني أو غيرهم من أصحاب المصلحة، رئيس الآلية الإقليمية للرقابة من إجراء محادثات في برازافيل في ٩ كانون الثاني/يناير مع رئيس الكونفدرالية الوطنية للكونغو، الكاردينال لوران مونسنغو باسينيا، على رأس وفد من الأساقفة الكاثوليك، في أعقاب قمع المظاهرات الكاثوليكية التي وقعت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في كينشاسا.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وجه رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالاستناد إلى النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة الأخير بشأن تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة، انتباه الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد موسى فقي محمد، إلى ضرورة اتخاذ قرار

بشأن تحييد القوى الهدامة في أعقاب التوصية المتعلقة بتعزيز لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تكييفه مع التحديات الجديدة المرتبطة بمكافحة القوى السلبية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل الاستمرار في الضغط العسكري وتكثيف العمليات ضد الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، والقوى الديمقراطية لتحرير رواندا وكمنونا نسبو، التي تواصل زعزعة استقرار البلد.

علاوة على ذلك، يجب الاعتراف خلال الفترة قيد الاستعراض بأن العملية الانتخابية الأولى في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد حققت تقدما ملحوظا. ومنذ نشر الجدول الزمني للانتخابات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان هناك توافق قوي بين انسجام البلد حول إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

لكن هذه التطورات يجب ألا تحجب التحديات العديدة التي يمكن أن تؤثر على نجاح العملية. ويشمل ذلك احترام خارطة الطريق من قبل الطبقة السياسية قاطبة، وتمويل الانتخابات وتوفير الدعم اللوجستي الضروري لإجرائها، وصعوبة التخفيف من مطالب المعارضة التي تتولاها الآن الكنيسة الكاثوليكية والطوائف الدينية الأخرى، وتعزيز أمن البلد فيما يتعلق بنشاط الجماعات المسلحة.

إننا ندخل المرحلة الحرجة من العملية. ولذلك، فإننا نحث الطبقة السياسية والمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء تقييم سليم للأمور المعرضة للخطر من خلال التحلي بالمزيد من المسؤولية والقدرة على تجاوز المصلحة الذاتية من خلال تفضيل المصلحة العامة، من أجل ضمان عملية انتخابية سلمية. وفي هذا المسعى، يقع على كاهل المجتمع الدولي دور يتعين عليه القيام به لتقديم الدعم والمساعدة اللذين يمكن أن يكونا حاسمين. وبناء على ذلك، وبإبداء بعد النظر واحترام سيادة واستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على الأطراف في الاتفاق الإطاري والجهات الضامنة الوفاء بالتزاماتها، لا سيما في جهود التعبئة الإقليمية والدولية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد، وفي الوقت نفسه، العمل على تنفيذ خارطة الطريق الانتخابية.

وفي كينيا، في حين أن الالتزام الذي قطعه الرئيس أوهورو كينياتا وزعيم المعارضة رايلا أودينغا في ٩ آذار/مارس ٢٠١٨ بالتوفيق بين الأطراف في البلد أمر يستحق الترحيب، يجب أن تستمر عملية المصالحة بدعم من الأطراف الفاعلة الرئيسية.

وفيما يتعلق بمتابعة تنفيذ خارطة الطريق للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، شجب رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية الرقابة الإقليمية وزملاؤه استمرار أعمال العنف في أفريقيا الوسطى، وكرروا دعوتهم المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لعملية الاستقرار والمصالحة الوطنية. والجماعات المسلحة مدعوة إلى وقف جميع الأعمال العدائية والمشاركة في عملية السلام تحت إشراف المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويتابع رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية الرقابة الإقليمية باهتمام كبير عملية الحوار التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأيد جهود فريق التنفيذ الرفيع المستوى بشأن السودان وجنوب السودان، وجميع آليات الاتحاد الأفريقي التي تدعم التقدم الذي أحرزته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تنفيذ اتفاق حل النزاع في جنوب السودان المبرم في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥.

وفي بوروندي، سمح لنا الإشراف على العملية بالإحاطة علما بأنه من المقرر إجراء استفتاء دستوري في شهر أيار/مايو ٢٠١٨. ومع ذلك، سيتعين إعادة إطلاق عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، المتوقفة حاليا، يتعين إعادة إطلاقها تحت رعاية الوسيط، الرئيس موسيفيني، والميسر، الرئيس السابق

مكابا. وتتم باهتمام كبير متابعة مشاركة الاتحاد الأفريقي، الذي واصل الحوار مع القادة الإقليميين بشأن سبل ووسائل تعزيز جهود جماعة شرق أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن الإفراج عن ٧٤٠ سجينا، تم الحكم على معظمهم بالمشاركة في الحركة التمردية لعام ٢٠١٥، هو سبب الأزمة الاجتماعية والسياسية في البلد. وفيما يتعلق بالعلاقات بين رواندا وبوروندي، يواصل رئيس المؤتمر بذل جهوده للتخفيف من حدة التوترات وتحسين العلاقات بين البلدين.

إن مشاكل السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى، التي كانت مسرحا للصراع على مدى عقود، ترتبط بدون شك بمشاكل التنمية. ومنذ الآن، يجب أن نفكر فيما بعد المواعيد النهائية للانتخابات، والتي لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. إن تحقيق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة، وهو ما تتطلع إليه شعوبها، يتطلب أيضا وسائل غير المشاورات الانتخابية. وكما قلنا، لا يسعنا إلا أن نتفق مع ما هو واضح: فجمهورية الكونغو الديمقراطية هي بلا شك المركز الحيوي لمنطقة البحيرات الكبرى، وليس عبثا أنها تشكل حجر الزاوية في إطار السلام والأمن والتعاون. ومن واجبنا أن نساعدها على استعادة الاستقرار الدائم حتى تتمكن من القيام بالدور الذي تتيحه لها إمكاناتها الهائلة، وبحيث يمكن نشره كمحفز للاندماج وكعامل لتحقيق السلام والاستقرار.

يظل إطار السلام والأمن والتعاون، بآلية المراقبة الإقليمية التابعة له، آلية أساسية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي ككل حشد جهوده مع جهود بلدان المنطقة في سياق التعاون المعزز والمنسق. ويتطلب تنفيذ الاتفاق الإطاري التزامًا سياسيًا أكبر من جانب الموقعين لتفعيله.

في الختام، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس استمرار التزام الرئيس ساسو نغيسو، بصفته الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيس الآلية الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ورئيس جمهورية الكونغو، وهو بلد طرف في الاتفاق الإطاري.

فهو سيدعم أي مبادرة من شأنها أن تساعد على تنسيق جهودنا وعلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل خدمة قضية السلام النبيلة، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى السيد جينيت، لا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات فحسب، ولكن أيضا على عمله المتميز والتزامه الثابت بتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. كما أشكر السفير بالي، الممثل الدائم للكونغو، بصفته المزدوجة كممثل لرئاسة آلية المتابعة المشتركة للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، ولرئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

من المهم بالنسبة لمجلس الأمن، بعد خمس سنوات من التوقيع على الاتفاق الإطاري، أن يقيم تنفيذه وأن ينظر في سبل المضي قدما بتنفيذه. وينبغي عدم التغاضي عن البُعد الإقليمي للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن أعز رغبة لنا، بوصفنا شريكا وثيقا لبلدان المنطقة وعضوا دائما في مجلس الأمن، أن نراها تواصل المسار نحو سلام واستقرار دائمين، الأمر الذي سيتيح لها في نهاية المطاف الاستفادة من ثروة مواردها الطبيعية من أجل كفالة رفاه شعوبها والتركيز على تنميتها.

ويشمل المسار تعزيز الاستقرار السياسي والشرعية الديمقراطية للمؤسسات ومكافحة الإفلات من العقاب. وتكتسي الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ذلك السياق، أهمية خاصة. فيجب أن تمكن الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، للمرة الأولى، من انتقال سلمي للسلطة. فمن دون إجراء انتخابات ذات مصداقية ومقبولة من الجميع، سيكون استقرار البلد والمنطقة بأسرها على المحك. ولتحقيق ذلك، من المهم ضمان احترام الجدول الزمني للانتخابات والثقة في عملية تنظيم الانتخابات من خلال انفتاحها وشفافيتها. ولا بد كذلك من وجود بيئة سلمية، يتمكن فيها جميع المرشحين من الإعلان عن أنفسهم وإجراء حملات انتخابية بحرية من دون خوف من الانتقام.

إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمر حاسم لإجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية وذات مصداقية. ونرحب، في ذلك السياق، بالتزام بلدان المنطقة بمتابعة ودعم الشعب الكونغولي على سبيل تنظيم مفتوح وحر وسلمي للانتخابات.

ويتطلب المسار كذلك زيادة التكامل الإقليمي لكفالة التعاون الجيد بين دول المنطقة. وستشهد المنطقة، من خلال إنشاء هذا الترابط، تغييرا اقتصاديا وتنمية حقيقيين، بفضل المزايا النسبية لكل طرف على حدة خدمة لمصلحة الجميع. إن هذا هدف ذو أولوية للاتحاد الأفريقي وفرنسا، التي كيفت سياساتها وآليات دعمها لجعل عملها جزءا من منظور إقليمي.

ولذا فإن المعهد الفرنسي في غوما – مرقد البراكين – الذي افتُتح قبل ستة أشهر ويضم بلدان ناطقة بالفرنسية ويتسم بتعدد لغات وتوفير التدريب والتكنولوجيات الحديثة، يسعى إلى أن يكون في متناول الشباب في المنطقة بأسرها. ولا تستهدف تلك الأداة الشباب من جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل كذلك خارج حدودها القريبة مع أوغندا ورواندا وبوروندي، لتهيئة مشاريع وتطلعات مشتركة لشراكة إقليمية فعالة.

ولتحقيق ذلك، فإن التنفيذ التام والكامل لاتفاق أديس أبابا الإطاري أمر أساسي. وترحب فرنسا بالالتزام المتجدد من جانب بلدان المنطقة من أجل تحقيق هذه الغاية. وقد وضع اجتماع آلية المتابعة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أهدافا طموحة، لا سيما بالنسبة لإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى الوطن. وتشجع فرنسا بلدان المنطقة على بذل قصارى جهدها لضمان أن تنفذ تلك الأهداف تنفيذا كاملا.

ويكتسي هذا الالتزام أهمية أكبر بالنظر إلى أن القوى الهدامة لا تزال تعمل في المنطقة. ويتطلب الحل الدائم لتلك المشكلة اتخاذ إجراءات حاسمة في ثلاث مجالات، وللمنظمات الإقليمية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، دور رئيسي تضطلع به.

أولا، فيما يتعلق بالمشاركة العسكرية ضد الجماعات المسلحة، سيضطلع لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور رئيسي، تمثله الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويجب أن تمكنها الولاية المجددة للبعثة من إعادة بناء قدرتها على التنقل من أجل أن تنخرط في أعمال هجومية حاسمة، كما فعلت فيما يتعلق بحركة ٢٣ مارس.

ثانيا، يجب اتخاذ إجراءات سياسية لتسريح هؤلاء المقاتلين وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية. وأعني هنا بصفة خاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس، علاوة على أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارضة، الذي سيقرب وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية قريبا من العامين. وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بالحركة الشعبية لتحرير السودان/الجناح المعارض وتعهد بالتزامات فيما يتعلق بالفئات الأخرى. إنني مسرور من ذلك.

وأخيرا، أنتقل إلى مسألة التصدي للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، الذي يدعم تلك الجماعات المسلحة، ويسهم في الإبقاء عليها ويغذي اقتصاد حرب وسلب. وما دام هذا الاتجار لا يزال مستمرا، لا يمكن تصور تحقيق استقرار دائم. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات متسقة قوية من جانب بلدان المنطقة، فضلا عن الالتزام المستمر من جانب الشركاء الدوليين بالشفافية في قطاع التعدين وتحسين إمكانية اقتفاء أثر المعادن. وفي ذلك السياق، فإن عزم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالتشاور مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تبين في الاجتماع السنوي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنتدى فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن في باريس، يستحق أن يرحب به.

وسيشكل إحراز تقدم بارز وملحوظ في تنفيذ الاتفاق الإطاري، بعد مرور خمس سنوات على توقيعه، إشارة إيجابية للغاية على التزام جميع البلدان الموقعة بتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وأؤكد لكم أن فرنسا ستواصل تقديم الدعم الكامل لبلدان المنطقة في هذا المسعى.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، سعيد جينيت، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة العامة في منطقة البحيرات الكبرى خلال الأشهر الستة الماضية. كما أشكر السفير بالي، الممثل الدائم للكونغو، على حضوره في هذه القاعة اليوم، وعلى بيانه المفيد جدا.

إننا نقدر حق التقدير الإسهام الكبير للممثل الخاص للأمين العام، جينيت، في سبيل إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ويجب، بطبيعة الحال، الإشارة أيضا إلى أننا نظل في غاية الامتنان لما قدمه من إسهام كبير في تحقيق السلام في منطقة القرن الأفريقي، في دوره السابق.

لا تزال الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى، بعد مرور خمس سنوات على توقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، تثير القلق على الرغم من الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات في المنطقة. لقد أدى استمرار عدم الاستقرار في بلدان منطقة البحيرات الكبرى إلى تشريد العديد من الأشخاص وتسبب في أزمة إنسانية كبرى، الأمر الذي يتطلب اهتماما وثيقا. غير أننا نلاحظ كذلك التقدم المتواضع المسجل في بعض البلدان الرئيسية المتضررة من النزاع في المنطقة.

ولأسباب واضحة، سأركز عموما على جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا يمكن التغاضي عن التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث وجود العديد من الجماعات المسلحة التي تنشط في الجزء الشرقي من البلد وضخامة آثاره على الأمن في البلد وفي المنطقة. ولذلك فإننا نعتقد أن هناك حاجة أكبر لمواجهة التحدي، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان المنطقة في إطار السلام والأمن والتعاون.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام جينيت والممثل الدائم للكونغو للتشديد على الدور التخريبي للقوى السلبية، بما في ذلك ما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات. ونأمل أن ينظر المجلس في هذه المسألة باعتبارها تحديا خطيرا. وفي هذا السياق، نرحب مرة أخرى بما تحقق من تقدم في العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والخطوات التي اتخذتها الحكومة حتى الآن لتنظيم الانتخابات. ونأمل أن يبذل مزيد من الجهود لتعزيز تدابير بناء الثقة، التي نرى أنها تشكل عنصرا حيويا في تهيئة الأجواء الضرورية لإجراء انتخابات ناجحة هذا العام.

ومن الأهمية بمكان أن تتحلى جميع الأطراف الكونغولية بأقصى درجات ضبط النفس، وأن تمتنع عن الخطاب التحريضي، وتعمل على نزع فتيل التوتر السياسي السائد في البلد وتغتنم الزخم الإيجابي الذي تولد من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي

المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وهو الإطار العملي الوحيد للخروج من المأزق السياسي الحالي في البلد.

ونعرب عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به بلدان المنطقة، ولا سيما الرئيس دينيس ساسو نغيسو، بصفته الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية المراقبة الإقليمية لإطار السلام والاستقرار والتعاون. والثقة ذات أهمية كبيرة، لا في مجال الأعمال التجارية فحسب، بل ربما تكون أكثر أهمية على الساحة السياسية. ومن هذا المنطلق، نعلق أهمية كبيرة على دور رئيس الكونغو، السيد ساسو نغيسو. ونرى أن تحسين التنسيق بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليين الأخرين سيكون حيويا لكفالة نجاح الانتخابات. ونحيط علما بتحسن الحالة الأمنية بشكل عام في بوروندي، إلا أن الحالة السياسية الراهنة لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية من خلال حوار جامع على أساس اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي ودستور بوروندي.

كما أن الجهود الجارية من أجل الإصلاح الدستوري يجب أن تتم من خلال توافق في الآراء واسع النطاق بين جميع أصحاب الشأن حفاظاً على الأمن والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، فإن عملية السلام التي أرستها جماعة شرق أفريقيا لا تزال بالغة الأهمية. وكما أكد المبعوث الخاص، نرى أن التنسيق والترابط بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أساسي أيضا لإحراز تقدم في عملية السلام.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن العمل الذي يقوم به مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لا يزال في غاية الأهمية. ونحن نقدر نتيجة الاجتماع المعقود في أديس أبابا في الشهر الماضي، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الإطار، والذي جمع بين ممثلي الموقعين والجهات الضامنة لاستعراض حالة التنفيذ. وندرك أنه بعد مرور خمس سنوات، لا تزال هناك تحديات مهمة. وفي ضوء الديناميات الإقليمية واستمرار التحديات المتعددة الجوانب، لا نغالي في التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود نحو التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري.

أخيرا، فإننا نتفق تماما بشأن المجالات ذات الأولوية المحددة في التقرير فيما يتعلق بتحقيق السلام في بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد بيرو على عقد هذه الجلسة، وإلى المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جينيت، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ونشكر أيضاً الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد بالي، على المعلومات المفيدة التي قدمها لنا تواً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تعازينا للكنيسة الكاثوليكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاغتيال الأب فنسنت ماثوزي يوم الأحد الماضي في بوتيمبو، على أيدي عناصر مسلحة مجهولة الهوية أثناء القداس.

إن منطقة البحيرات الكبرى ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للقارة الأفريقية، واستقرار هذه المنطقة يرتبط باستقرار القارة برمتها. ومن الضروري أن تتمكن بلدان المنطقة، التي يجمع بينها العديد من المصالح والتحديات المشتركة، من إيجاد لغة مشتركة لمحاولة التصدي لمشاكلها. وللقيام بذلك، يجب أن تستخدم إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا، ولا يزال أداة مفيدة للغاية.

وبغية تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، لا بد من تهيئة بيئة مؤاتية وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي بيئة يسودها السلم والأمن، فإن إمكاناتها الكبيرة ومواردها الطبيعية

تتيح ازدهار تلك المنطقة الهامة، لأن السلام سيجعل من غير الضروري إنفاق المبالغ المالية الهائلة التي تُهدر اليوم في صراعات مضنية تستنزف الموارد. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد تلك البلدان على تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

وفيما يتعلق بجمهورية غينيا الاستوائية، من المهم أن تضع بلدان المنطقة سياسات ترمي إلى تعزيز الثقة وتشجيع علاقات حسن الجوار والمساعدة على تسوية الخلافات عن طريق الحوار الشامل والصريح والمباشر. كما يجب احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي البلدان الأخرى في المنطقة. ونأمل أن يتصرف المجتمع الدولي على أساس احترام سيادة وآراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يساعدها على تنفيذ الاتفاقات السياسية والنهوض بإصلاح قطاع الأمن وتعزيز الحكم الرشيد في مناطق معينة من البلد، وتعزيز المصالحة الوطنية والعمل على تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

إن البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية تضطلع بدور هام إلى جانب المجتمع الدولي. وقادة البلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا في وضع فريد يتيح لهم حل مسألة بوروندي ومسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسائل أخرى.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير جمهورية غينيا الاستوائية لفخامة الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، بصفته رئيساً لمؤتمر البحيرات الكبرى وآلية متابعة إطار السلام والأمن والتعاون، وللرئيس خواو لورنسو، رئيس أنغولا، على جهودهما لحل المشاكل التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسية لتحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه العملية. فسوف يجتاز البلد مرحلة حاسمة عندما تجرى الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر، التي نأمل أن تؤدي إلى بداية مرحلة جديدة بالنسبة لمستقبل الشعب الكونغولي. ومرحلة ما بعد العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تقل أهمية عن الحالة الراهنة. ولذلك، يجب متابعة النتائج المحتملة عن كثب. فاستقرار ذلك البلد أساسي للمنطقة بأسرها. ويجب أن تنجز بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مهمتها الحساسة وأن تتعاون مع الحكومة على نحو وثيق.

يجب على جميع الجهات الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حشد جهودها والسعي إلى إيجاد حلول لخلافاتهما وإعطاء الأولوية لمصالح جميع الكونغوليين.

ويسعدنا أن نشير إلى أن الحالة في بوروندي قد استقرت وأن أعضاء المجلس تمكنوا من الاتفاق على بيان فيما يتعلق بالبلد. ونأمل في أن يتمكن البورونديون من حل مشاكلهم داخليا من خلال المفاوضات.

وفي الختام، أود أن أهيب بالأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور قيادي وتنسيق جميع الجهود والآليات اللازمة لتحقيق الاستقرار والتنمية في تلك المنطقة الهامة. وغينيا الاستوائية مستعدة لتقديم إسهاماتها المتواضعة في تلك العملية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أردت أن آخذ الكلمة لأننا نشهد مرحلة هامة في هذه المنطقة. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام مرة أخرى في مجلس الأمن، وأن أشكر من خلاله بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على كل ما تقوم به. كما كان من المفيد للغاية الحصول على معلومات مستكملة من سفير الكونغو. وأود أن أبدأ بأن أقول لصديقي العزيز سفير غينيا الاستوائية إن المساهمة التي يقدمها بلده ليست متواضعة. بل إنها أكثر من ذلك بكثير.

لقد انقضت خمس سنوات على توقيع إطار السلام والأمن والتعاون. وقد ثبتت أهميته الحاسمة في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ولكن، كما أكد ذلك الممثل الخاص وسفير الكونغو بوضوح، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية دائما في صميم الاتفاق الإطاري، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – وهي جوهر المشكلة – تؤثر في استقرار المنطقة. وكما جاء في مناقشة المجلس بشأن هذه المسألة في الأيام الأخيرة، أصبحنا الآن عند منعطف حاسم الأهمية. ما سيحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأشهر القليلة القادمة يمكن أن يكون لحظة حاسمة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الإقليمي. وعلينا أن نختار بين رؤية الحالة تتحسن أو رؤيتها تتدهور. إن المملكة المتحدة، من جانبها، لا تزال ملتزمة بدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وبإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في السنوات الخمس منذ توقيع الاتفاق الإطاري. وأود أن أسلط الضوء على الزيادة في مشاركة المرأة والالتزام بزيادة التعاون الإقليمي والدولي في سياق تعزيز السلام والأمن. لكننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ العناصر الأساسية، بما في ذلك إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. وكما أبرز سفير الكونغو، فإننا نرحب بالجهود الرامية إلى تنشيط الإطار ونحث جميع الأطراف الموقعة على تنفيذه بالكامل. وندعم بقوة ما قاله الممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل القضائية.

ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار انتشار العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا وإيتوري وكاساي. إن نتائج عدم الاستقرار مدمرة فعلا، إذ فر نحو ٤,٥ ملايين كونغولي من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية. وهناك عدد أكبر من الأشخاص المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من أي مكان آخر في أفريقيا، ويحتاج أكثر من ١٣,١ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية والحماية. ولذلك فإننا نؤيد المناشدات الأخرى التي أطلقت في المجلس للجهات الفاعلة الإقليمية للعمل معا من أجل تحقيق الاستقرار في الأشهر المقبلة. وأود أيضا أن أؤيد ما قاله السفير الفرنسي بشأن أهمية التعاون الإقليمي.

أود أن أختتم بياني بالحديث عن الانتخابات. إن الانتخابات الدستورية التي تتمتع بالمصداقية هي السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السياسية وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحث الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري كفالة إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وهذا يعني أنه يجب احترام الجدول الزمني للانتخابات وتحقيق الأهداف المرحلية الرئيسية وتنفيذ تدابير بناء الثقة من الاتفاق المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالكامل. ويشمل ذلك بشكل أساسي إطلاق سراح السجناء السياسيين وفتح المجال السياسي والسماح بالمظاهرات السلمية. إنها منطقة تهمنا جميعا. والمملكة المتحدة تتعهد بالعمل مع الشركاء لتحقيق التقدم.

لدي بعض الملاحظات الأخرى بشأن الجوانب الأخرى في المنطقة وفي الاتفاق الإطاري، ولكنني سأدلي بها خلال المشاورات.

السيد بوليانسكيي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد سعيد جينيت المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على إحاطته الإعلامية المفصلة. وأحطنا علما أيضا بالبيان الذي أدلى به السيد ريمون بالي، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو ورئيس آلية الرقابة الإقليمية.

إننا نتفق مع آراء الزملاء بأن الاتفاق الإطاري من أجل السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة هو أحد الأركان الأساسية لضمان الاستقرار في منطقة البحيرات

الكبرى. إننا نؤيد التنفيذ الكامل لكافة الأطراف الموقعة على هذه الوثيقة الهامة لجميع الالتزامات، بما في ذلك احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، نؤيد التعجيل ببدء العمليات التي تضطلع بها آلية المتابعة المشتركة التي أنشأتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا وأوغندا لمكافحة تحالف القوى الديمقراطية. وحقيقة أن آلية الرقابة الإقليمية فيما بين بلدان المنطقة تعقد اجتماعات منتظمة لهو تطور إيجابي ودليل على أن الهيكل قوي ويمكنه العمل على نحو مستقل ومن دون توجيه خارجي.

بيد أننا نشير إلى أنه بعد مضي خمس سنوات كاملة على التوقيع على الاتفاق الإطاري، لا تزال أحكامه العسكرية لم تنفذ بعد. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ما زالت ملتزمة بمكافحة العصابات وتحقيق استقرار الحالة. وندعم التعاون الكامل بين كينشاسا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك المجال، لكن الجماعات المسلحة لا تزال ناشطة في البلد وفي المنطقة ككل. وقد تسببت أنشطتها في إطالة أمد النزاعات بين الطوائف وتأجيج الاتجار غير المشروع بالأسلحة وفاقمت الحالة الإنسانية. ومن الواضح أن الحل العسكري وحده لا يمكن أن يحل النزاع. بل لا بد من اتخاذ تدابير شاملة لمعالجة أسبابه الجذرية، بما في ذلك تعزيز سلطة الدولة واستعادة المؤسسات الاجتماعية في الأراضي المحررة من المتمردين.

ويساورنا القلق إزاء الحالة المتعلقة بعودة مئات من المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ مارس من أوغندا ورواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالطبع إن الاتصالات الجارية بين السلطات الكونغولية وقيادة حركة ٢٣ مارس هي أنباء مرحب بها، غير أن عدم إحراز تقدم في هذا المجال قد أدى بالفعل إلى تكرار جرائم المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس الذين توغلوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أوغندا. وفي ذلك الصدد، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء استمرار الاتهامات المتبادلة، بما في ذلك فيما يتعلق بتقديم الدعم للمقاتلين وتجنيدهم اللاجئين في صفوفهم. ونعتقد أن على البلدان المعنية إظهار أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ خطوات لتجنب التصعيد، بما في ذلك من خلال استخدام الآلية المشتركة الموسعة للتحقق المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري.

وثمة تحد آخر للاتفاق الإطاري هو مسألة وجود حلفاء للسيد ريك ماشار، النائب السابق لرئيس جنوب السودان، في أراض جمهورية الكونغو الديمقراطية. وننوه بالتقدم الذي أحرز في معالجة تلك الحالة، وندعو السيد جينيت إلى بذل كل ما في وسعه بالتعاون مع الممثلة الخاصة السيدة ليلى زروقي للتأكد من تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

ونلاحظ الدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص لدعم العمل في المنطقة، ولا سيما مع المستثمرين من القطاع الخاص، بهدف توليد الزخم للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة، وبناء الثقة والسلام فيما بينها.

إن العديد من بلدان المنطقة بصدد مرحلة إنشاء مؤسساتها الديمقراطية أو إصلاحها. وقد دخل بعضها المرحلة الحاسمة التي تسبق فترة الانتخابات. ونعتقد أن من الضروريأن يؤدي أي حل سياسي داخلي في تلك البلدان إلى تحقيق الاستقرار على المدى الطويل إذا ما توصل إليه المشاركون في العملية السياسية أنفسهم وقبلوه. ونرى أن فرض الحلول، ناهيك عن محاولات التفسير الذاتية للاتفاقات التي تم التوصل إليها، أمر غير مقبول.

ونعتقد أن المسؤولية عن تطبيع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتحملها الشعب الكونغولي نفسه. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة الخارجية البناءة يمكن أن تؤدي دورا إيجابيا. وقبل كل شيء، ما يلزم هو جهود الوساطة النشطة والقوية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسفير ريمون بالي على إحاطتيهما الإعلاميتين. تشيد الصين بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وسوف تواصل تقديم الدعم الفعال لعمله.

في الآونة الأخيرة، وبفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة، تم تنشيط عملية السلام في جنوب السودان وتم إحراز تقدم فيما يتعلق بالإعداد للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحوار الوطني في بوروندي. وكل ذلك يشير إلى حدوث تحسن في الحالة السياسية في منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن السلام والاستقرار لا يزالان يتسمان بالهشاشة. وعلى وجه الخصوص، فإن تفشي أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة والتوترات الطائفية والافتقار إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوض السلام والتنمية الإقليميين، بشكل خطير.

تقع منطقة البحيرات الكبرى في قلب القارة الأفريقية. ويؤثر الحفاظ على السلام والاستقرار في تلك المنطقة تأثيرا مباشرا على السلام والاستقرار في القارة بأسرها، وهو يتطلب الدعم القوي والمساعدة من المجتمع الدولي. أولا، من الضروري احترام قيادة البلدان والمنظمات الإقليمية. وتدعو الصين دائما إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وتحترم السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للبلدان المعنية. كما تحترم الصين الدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في جهود الوساطة. إن بلدي تؤيد كامل الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – في عمليات الوساطة، ويشجع بلدان المنطقة على مواصلة تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتأمل الصين في أن يعزز المجتمع الدولي والبلدان والمنظمات الإقليمية التعاون من أجل العمل معا على إيجاد حلول سياسية للمشاكل المطروحة.

ثانيا، ينبغي تقديم الدعم لبناء القدرات الأمنية في بلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة حجم المساعدة التي يقدمها للمنطقة البحيرات الكبرى في مجال السلام والأمن وبناء القدرات، ومساعدة البلدان المعنية على الاضطلاع بمسؤوليتها عن صون السلم والأمن الداخليين في أقرب وقت ممكن. وترحب الصين بالتعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى في التصدي للتهديد من الجماعات المسلحة، ويشجع تلك البلدان على تنفيذ إعلان نيروبي، وتعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتأمل الصين في أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لولاية المجلس، بتعزيز التنسيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الاضطلاع بدور بناء في مكافحة الجماعات المسلحة وفي الجهود الرامية إلى صون السلام والاستقرار.

ثالثا، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الإقليمية. فالافتقار إلى التنمية هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في المنطقة. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة التي التزم بها وزيادتها في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، من الضروري زيادة المساعدة والاستثمار في الهياكل الأساسية في هذه البلدان، بما في ذلك الصحة والتعليم والتجارة والقدرة على الاتصال الإلكتروني.

وينبغي بذل الجهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة لإيجاد الحلول الفعالة فيما يتعلق بعمالة الشباب واللاجئين. وتؤيد الصين عملية السلام في منطقة البحيرات

الكبرى، وقد شاركت بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك. وتقدم الصين الدعم إلى بلدان المنطقة في مجال الهياكل الأساسية، والزراعة، والتنمية المستدامة للموارد والطاقة،، كما تضطلع بدور نشط وإيجابي في مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز قدرتها على التنمية الذاتية وسبل عيش شعوبها. والصين مستعدة لمشاركة بقية المجتمع الدولي في مواصلة الاضطلاع بدور بناء في استعادة السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر الوفد الإيفواري السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسفير ريمون سيرج بالي، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترأس آلية الإشراف الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطاتهم المستكملة بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، ناقش المجلس الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في العديد من المناسبات، متناولا مسائل محددة خاصة ببعض بلدان المنطقة. توفر لنا الإحاطة الإعلامية اليوم صورة كاملة للحالة، نظرا للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى والمنطقة، الموقع بأديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

وعلى الرغم من هذا التقدم، من الواضح أن آفاق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال تواجه تحديات أمنية وسياسية وإنسانية. وفي هذا الصدد، تشيد كوت ديفوار بالإجراءات المشتركة التي تتخذها الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري، فضلا عن المنظمات الدولية مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، بالتضافر مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل تقديم الردود المناسبة على التحديات الأمنية والسياسية والإنسانية في المنطقة.

كما أن بلدي يدعو المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جينيت، إلى مواصلة ما يبذله من جهود لتحقيق التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري، ويؤيد الأولويات المشتركة التي حددها زعماء البلدان الموقعة على الاتفاق والأمين العام بهدف تنفيذ الفقرة ٢٤ من القرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧).

ونظرا للتوترات المستمرة في بعض بلدان المنطقة، تشجع كوت ديفوار جميع أصحاب المصلحة في العمليات السياسية والحوارات على زيادة مشاركتهم من أجل التوصل إلى حل نهائي ودائم للأزمات الحالية. إن بلدي يدعو جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في جو من الهدوء، بهدف إجراء انتخابات ذات مصداقية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

إذ انتقل إلى بوروندي، تشيد كوت ديفوار بالجهود التي يبذلها الميسر، السيد بنجامين مكابا، لاستئناف الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية تحت إشراف جماعة شرق أفريقيا. كذلك يرحب وفدي بالقرار الذي اتخذه رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا خلال قمة المنظمة، المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير في أوغندا، لمواصلة دعم العملية السياسية في بوروندي. ولذلك، ندعو جميع أصحاب المصلحة البورونديين إلى المشاركة في هذه العملية التي ينبغي أن تكون شاملة ومتسقة مع روح اتفاق أروشا.

إن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية يبعث على القلق الشديد، لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعزى ذلك إلى الهجمات وأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين وقوات الأمم المتحدة، والصراعات على المستوى المجتمعي، واستمرار الاشتباكات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. إن الآثار المترتبة على ذلك تشمل النزوح الجماعي للسكان الذي يغذي التدفق

الكبير للاجئين والمشردين، والأزمة الإنسانية الناجمة عنه في تلك البلدان، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لذلك يرحب وفد بلدي باستعداد الأمم المتحدة مجددا، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الإشراف الإقليمية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون، من أجل تحييد الجماعات المسلحة من خلال تكثيف الوسائل المتاحة لدى الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع لها، بالاشتراك مع السلطات الكونغولية. ونشيد كذلك بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، والمنظمات الإنسانية والدول المجاورة والمنظمات غير الحكومية المحلية على تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ونشجع الجهات المانحة على المساهمة في نجاح المؤتمر الدولي الرفيع المستوى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المقرر عقده في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل.

ويحدد اتفاق أديس أبابا الإطاري المعالم الرئيسية للتدابير الوطنية والإقليمية والدولية اللازمة لإنهاء أعمال العنف المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وبالنسبة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، يبقى هذا الإطار المناسب للتعاون بطريقة متضافرة لمعالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، تهيب كوت ديفوار بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه من أجل زيادة تعزيز فعالية تنفيذ الاتفاق الذي يكتسي أهمية حاسمة في تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة من أفريقيا.

السيد تيمنوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص سعيد جينيت على إحاطته الإعلامية، ونثني على جهوده الدؤوبة وتفانيه في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بالممثل الدائم لجمهورية الكونغو، السفير ريمون سيرج بالي، الذي ترأس آلية الرقابة الإقليمية على إطار مجلس السلام والأمن، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

وتثني كازاخستان على الجهود المستمرة التي تبذلها البلدان الموقعة على تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهو أمر حيوي لتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بزيادة الملكية للموقعين فيما يتعلق بتنفيذ الإطار والعمل نحو الإصلاحات الجارية. وفي الوقت نفسه، نعرب عن القلق إزاء تكرار دوامتي الصراع والعنف، وكذلك إزاء تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة.

إن الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية تفاقم التوترات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري دعم وتعزيز قدرات القوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة الجماعات المسلحة بمساعدة من لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم أيضا إعادة تفعيل آلية المتابعة الإقليمية للتعجيل بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة.

ونرحب بجهود المبعوث الخاص في العمل مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين لوضع نهج منسق على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نأمل من الاجتماع الأخير للجهات الضامنة الذي انعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير، أن يحقق نتائج إيجابية. ومن الجدير بالذكر أن التطلعات والإرادة السياسية للزعماء الإقليميين مهمة في ذلك الشأن.

ونتشاطر القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الحوار بين الأطراف البوروندية. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل

الجهود الرامية إلى إقامة حوار بناء وفقا لروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الذي يفضي إلى إجراء انتخابات حرة وسلمية وشاملة للجميع. لذلك، نرحب بالجهود التي يبذلها الميسر بنجامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة. وستواصل الأمم المتحدة دعم جماعة شرق أفريقيا وتعزيز إجراء حوار شامل.

إن معاناة ١١ مليون شخص من المشردين داخليا في المنطقة ينبغي أن تظل محط اهتمام المجتمع الدولي. ونشيد بعمل المبعوث الخاص في التماس حلول دائمة، وتنسيق عمل المنظمات الإنسانية. والتزامات المانحين في هذه العملية أمر بالغ الأهمية. ويحدونا الأمل خلال المؤتمر الإنساني الرفيع المستوى المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المقرر عقده في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل، أن يتم إيجاد حلول مجدية توفر دعما حيويا للملايين من المشردين داخليا واللاجئين.

ثمة عوامل مهمة لتحقيق الاستقرار في البلدان المتضررة من النزاعات تتمثل في احترام حقوق الإنسان وفي نظام فعال للعدالة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن التعاون بين الهيئات القضائية في بلدان المنطقة يمكن أن يصبح آلية فعّالة في القضاء على الإفلات من العقاب، وبالتالي ينبغي دعم ذلك التعاون.

إن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في مناطق الصراع الحالية التي أصبحت تشكل مصدر دخل للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، يستوجب من بلدان المنطقة والشركاء الثنائيين التصدي له من خلال ضمان تنفيذ المبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية التي طُرحت في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

نلاحظ أيضا أن إطار مجلس السلام والأمن ركيزة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولذلك، نشجع جميع الأطراف الموقعة على مواصلة جهودها للوفاء بأحكامه بهدف معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

في الختام، نشدد على أهمية تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية، مع معالجة الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. فهذه التحديات تتطلب استجابة متضافرة من الشركاء الإقليميين والدوليين. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة أن تعمل يدا واحدة في تقديم المساعدة بطريقة منسقة في جميع المنطقة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص والسفير بالي على إحاطتيهما الإعلاميتين صباح هذا اليوم. وأعتقد أن الإحاطتين الإعلاميتين شددتا بوضوح على الطابع المترابط للتحديات التي تواجه المنطقة وعلى الحاجة إلى اتباع نهج متكامل يعالج الأسباب الجذرية للصراع. نؤيد تأييدا تاما الجهود المبذولة لتعزيز الحوار الإقليمي من أجل النهوض بجهود السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

بعد خمس سنوات على اعتماد إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، لا يزال الإطار مهما لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولإحلال الاستقرار الإقليمي ولجهود الأمم المتحدة وانخراط المجتمع الدولي في العمل من أجل إحلال السلام في المنطقة. إن القيادة والملكية الإقليمية لإطار العمل أمر بالغ الأهمية. إذ أن الجهود التكميلية مثل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى من المرجح أن تكون فعالة عندما تقترن بقيادة وطنية قوية.

نؤيد تأييدا تاما الجهود الإقليمية الهامة الجارية لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وتشمل هذه التدابير تنشيط آلية الرقابة الإقليمية والمشاركة النشطة من جانب رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن المسائل المتعلقة بالاستقرار الإقليمي، والعمليات الانتخابية السلمية والمراحل الانتقالية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، الأمر الذي ساعد على تهدئة التوترات التي تنطوي على الحادثة التي وقعت في شباط/فبراير عبر الحدود في كيفو الشمالية، أمر جدير بالترحيب. وتبين هذه الأمثلة الكيفية التي ستحسن بها مواصلة تعزيز منتديات الحوار في المنطقة، وتبادل المعلومات، والشفافية، فضلا عن زيادة الرصد المشترك، الثقة المتبادلة والشفافية. ويمكن لذلك أن يساعد المنطقة على حل القضايا الرئيسية التي تعتبر أساسية لبناء السلام المستدام. ويتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في دعم تلك الجهود، ونؤيد تأييدا كاملا العمل الذي يقوم به المبعوث الخاص في هذا الصدد.

إن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل أكثر القضايا إلحاحا التي تواجه المنطقة. وتشكل المسألة الإنسانية القاسية، والحالة السياسية الحساسة، وتزايد انعدام الأمن مصدر قلق بالغ، كما يمكن أن تهدد الاستقرار الإقليمي. ونحن ندعم دعما كاملا الجهود الإقليمية الرامية لإيجاد حل للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن التعاون الوثيق مع تلك الجهات الفاعلة وفيما بينها لا يزال ضروريا. ولهذا السبب، نرحب بالتعاون القائم حاليا بين الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو، بصفتها رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالاشتراك مع أنغولا، لتعزيز الحوار مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية، يجب علينا جميعا أن ندعم إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع وسلمية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مع كفالة ما يعقب ذلك من انتقال ديمقراطي للسلطة وفقا للدستور والاتفاق المبرم عشية العام الجديد. وهذا أمر ضروري لتعزيز الاستقرار والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولتحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة، من الضروري أن يكون صوت المرأة مسموعا. ونحن نؤيد بقوة النداء الذي وجهه منتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من أجل زيادة دعم مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، لا سيما في سياق الانتخابات. ويتعين القيام بالمزيد من أجل تنفيذ إعلانات نيروبي واتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. كما يمكن أن تساعد شبكة التعاون القضائي في مجالات التعاون القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب.

إن منطقة البحيرات الكبرى موطن لما يقدر بنحو ١٣٠ مليون نسمة منتشرين في خمسة بلدان. وقد عانت شعوب المنطقة جراء عقود من عدم الاستقرار والنزاع. وسيتطلب النجاح في التغلب على التحديات الاضطلاع بعمل متضافر على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي يربط بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستكون القيادة المستمرة من المنطقة، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أمرا أساسيا إذا أريد لشعب منطقة البحيرات الكبرى أن ينعم في نهاية المطاف بالسلام والتنمية المستدامة التي يصبو إليها.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، أود أن أعرب عند تقديري للإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها المبعوث الخاص، السيد سعيد جينيت، ولجهوده المبذولة في التحاور والتعاون مع دول منطقة البحيرات الكبرى لتخطي التحديات المتنوعة التي تواجهها، ولمندوب جمهورية الكونغو، السفير رايموند سيرجي بالي، بصفته رئيسا للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، على إحاطته القيمة.

في ظل التحديات الجسيمة التي تحيط بمنطقة البحيرات الكبرى على صعيد الأمن والاستقرار، وتراجع مؤشرات التنمية،

وانتشار الجماعات المسلحة التي تعد العائق الأكبر لإرساء سلطة الدولة وتهدد حياة الملايين من المدنيين، فضلا عن دورها في نهب الثروات الطبيعية بما يؤدي لحرمان شعوب المنطقة من مورد هام للتنمية، واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية إلى أن وصلت لمراحل تدعو للقلق الشديد بوجود أعداد ضخمة من اللاجئين والنازحين والمحتاجين للمساعدات الإنسانية. فلا سبيل لمواجهة تلك التحديات إلا بالتعاون بين دول المنطقة في إطار المسؤولة الجماعية، والبحث عن حلول مستدامة، وتعميق الشراكات الإقليمية والدولية خاصة مع الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. فاستتباب منطقة البحيرات الكبرى والدول المحيطة بها سينعكس بلا شك بصورة إيجابية على فرص التنمية، وإحلال الأمن، والنهوض بالمستوى المعيشي لشعوب منطقة أفريقيا الوسطى بشكل خاص، وعلى كافة ربوع قارة أفريقيا بشكل عام.

وأود أن أتطرق إلى أربعة جوانب رئيسية في هذه الكلمة.

أولا، الجانب السياسي. إن عملية إحلال الأمن في أي دولة من دول المنطقة مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى استقرار تلك الدولة سياسيا، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الانتقال السلمي للسلطة، وإشراك جميع فئات المجتمع في البرامج السياسية بشكل متواصل. فلن يكون هناك أي تقدم محرز دون تمكين المؤسسات الداخلية للدول، وبناء أطر سياسية متطورة، والتعاون بين دول المنطقة، وانخراط حكوماتهم ضمن الجهود الدولية التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية. فما زال القلق يساورنا إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في المناطق التي تشهد توترات سياسية. وللنهوض بها وتحقيق سلام شامل، لا بد من تطبيق الأولويات التالية:
إنهاء النزاعات في البلدان التي تشهد توترات سياسية، وتحييد الجماعات المسلحة الخارجة عن قانون الدولة، والتصدي، وعلى وجه السرعة، للأزمات الإنسانية الناجمة عن عمليات التهجير القسري، وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى.

ثانيا، بعثات الأمم المتحدة. إن بعثات الأمم المتحدة المتواجدة حاليا في الدول المحيطة لمنطقة البحيرات الكبرى تعد الأكبر حجما من حيث مكونها البشري، والميزانيات التي ترصد لها سنويا. تلك المساهمات تمثل إيمانا راسخا بالدور الحيوي والهام لعمليات حفظ السلام في استعادة دور السلطة، وإحلال الأمن والاستقرار، والتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية، خصوصا في منطقة أفريقيا الوسطى التي عانت لسنوات طويلة. ولا بد أن توضع حلول جذرية لمعالجة المشاكل المسببة لمأساة شعوبها الإنسانية، وتحديدا في كل من جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبوروندي.

ثالثا، الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. عندما تم التوقيع على الاتفاق الإطاري كنموذج أساسي لتحقيق الاستقرار في عام ٢٠١٣، وصف حينها ”بإطار الأمل“. وتطلعت الشعوب لأن يكون هذا الإطار كحجر أساس للاستقرار والتقدم لكامل منطقة البحيرات الكبرى. وللأسف، يدخل الاتفاق الإطاري اليوم عامه الخامس بمعاناة إنسانية غير مسبوقة، وتزايد بأعداد اللاجئين والمهجرين، بوجود ١١ مليون شخص مشرد قسرا من ديارهم. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية التزام دول المنطقة بهذا الاتفاق. ونشيد بالجهود الحثيثة للمبعوث الخاص، ونتطلع لتنفيذ نصوصه وتجاوز جميع العقبات التي تواجه الالتزام بما جاء فيه.

رابعا، الوضع الأمني. لقد اتخذ الوضع الأمني المؤسف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منعطفا نحو الطريق الأسوأ، باستمرار تصاعد أعمال العنف من قبل الجماعات المسلحة التي لم تكتف بالتنازع بينها والسيطرة على الثروات الطبيعية، بل تجاوزت ذلك لتصل إلى مهاجمة حفظة السلام وبعثات الأمم

المتحدة. ولعل الهجوم الأسوأ بتاريخ الأمم المتحدة خلال ربع قرن، الذي شنته تحالف القوى الديمقراطية على قوات حفظ السلام التنزانية في ٧ كانون الأول/ديسمبر، والذي أسفر عن مقتل ١٥ جنديا من حفظة السلام وإصابة ٥٣ آخرين، لهو دليل واضح على مدى أهمية توحيد جهود حكومات دول أفريقيا الوسطى لمكافحة الجماعات المتمردة في المنطقة، والحد من نفوذهم، والقضاء عليهم تدريجيا.

وأخيرا، نود أن نعرب عن أملنا بأن يسهم مؤتمر جنيف، الذي سيعقد بعد ثلاثة أيام من تاريخ اليوم، بتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات الكبرى. وهو المؤتمر الإنساني الأول للمانحين الخاص بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يهدف إلى رفع المعاناة الإنسانية عن الشعب الكونغولي. ومن منطلق رئاستنا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، نؤكد حرصنا على تعزيز دور اللجنة في إرساء قواعد الأمن والاستقرار بجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال التواصل المستمر مع الدول الأعضاء وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الأطراف المعنية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أتوجه بالشكر للمبعوث الخاص سعيد جينيت على إحاطته الإعلامية، وفي المقم الأ,ل، على العمل الهام الذي يقوم به.

كما أود أن أشكر السفير ريمون سيرج بالي، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على بيانه وعلى جهوده الشخصية.

وفي ضوء الذكرى السنوية الخامسة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، أود أن أثير ثلاث نقاط: أولا، يكتسي الاتفاق الإطاري اليوم نفس الأهمية التي كان يكتسيها قبل خمسة أعوام؛ ثانيا، يشكّل عدم الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة؛ وثالثا، ينبغي لنا زيادة التنسيق مع بلدان المنطقة بشأن هذه المسائل.

وفيما يتعلق بنقطتي الأولى، وهي الأهمية المستمرة للاتفاق الإطاري، وبعد مرور خمس سنوات على توقيعه، تم إحراز تقدم كبير، كما ذكر آخرون اليوم، مثل زميلينا: ممثلي كوت ديفوار وغينيا الاستوائية. فقد تم تخفيض وجود بعض الجماعات المسلحة الأجنبية. وازدادت الإجراءات القضائية والتعاون الإنمائي في المنطقة. وتم تعزيز منظمات إقليمية من قبيل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، ثمة تحديات كبيرة لا تزال قائمة.

وتواصل الجماعات المسلحة العمل داخل الحدود وعبرها. ولا يزال يتعين أن تتم الإعادة إلى الوطن لأفراد الجماعات المسلحة الأجنبية، بما في ذلك حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويظل الاتفاق الإطاري الإطار السياسي العملي للتصدي لهذه التحديات. وقد تبيّنت أهميته مرة أخرى بعد الاشتباكات الحدودية بين الجيشين الرواندي والكونغولي في ١٣ شباط/فبراير. ونرحب بالتحقيق الذي أجرته الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي، في هذا الصدد. علاوة على ذلك، فإننا نرحب بتجديد الالتزام من الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري، كما وردت بعد الاجتماع الرفيع المستوى لآلية الإشراف الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر.

فيما يتعلق بنقطتي الثانية، فإن أوجه عدم الاستقرار السياسي والتحديات الأمنية في المنطقة قد تطورت، وسيكون ٢٠١٨ عاما حاسما بالنسبة للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ومن المقرر إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المقرر إجراء الاستفتاء المطعون فيه بشأن

الإصلاح الدستوري في بوروندي. ولكن لكل أزمة سياسية وأمنية في منطقة البحيرات الكبرى آثار عابرة للحدود. فمنطقة البحيرات الكبرى هي موطن أكبر أزمة تشرد في أفريقيا. ومن الطبيعي أن تكون المسؤولية الرئيسية للحكومات هي منع معاناة شعوبها. وندعو حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية، وفتح الحيز السياسي لتمكين الأحزاب السياسية السلمية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام،من المشاركة الكاملة والحرة وهو المفتاح لإفساح المجال أمام عمليات سياسية سلمية وموثوقة وشاملة للجميع تفضي إلى تحقيق الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. إن المشاركة المجدية للمرأة أمر حيوي لتحقيق هذه الغاية. ونرحب بكلمات المبعوث الخاص عن طموحاته في إشراك المرأة على جميع المستويات في العمليات السياسية، كما ذكر للتو.

وفيما يتعلق بنقطتي الثالثة، وهي أهمية التنسيق الإقليمي، كثيرا ما نتكلم عن الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وزميلنا الصيني تكلم عن ذلك من فوره. نحن نوافق على أنه لن يتم التوصل إلى حلول مستدامة للمشاكل الإقليمية إلا بجهود مشتركة ومملوكة إقليميا. ولا يزال الإطار بمثابة منبر هام لتمكين تلك الحلول. وهو يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ووضع حد لدوامات العنف المتعاقبة. ونرحب بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تعزيز تنفيذ الإطار. إننا نؤمن إيمانا قويا بأهمية دورها في التخفيف من التحديات الأمنية المتغيرة في المنطقة. ونؤيد بقوة المبعوث الخاص في تركيز مساعيه الحميدة على دعم تلك الجهود.

وفي الختام، هناك مثل يقول، ”إذا لسعت الرجل نحلة، فإنه لا يدمر جميع خلايا النحل“. وينطبق هذا على الاتفاق الإطاري أيضا. لا تزال هناك تحديات، ولكن بالوفاء بالالتزامات وبذل الجهود، سيتم تعزيز تنفيذه. فلنهدف إلى تحقيق هذه الغاية ونحن نمضي قدما صوب الذكرى السنوية المقبلة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. إن تعزيز السلام والأمن والتعاون أمر حاسم بالنسبة لشعوب منطقة البحيرات الكبرى.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بوليفيا المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، على إحاطته الإعلامية. نرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير ريمون سيرج بالي، الذي يترأس بلده آلية الرصد الإقليمية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وعلى الرغم من حجم النزاع، تشعر بوليفيا بالتفاؤل إزاء الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون والدوليون الرامية إلى تعزيز الدعم المتضافر والمستمر لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، تم اعتماد إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. إن الاتفاق معلم إقليمي يؤيد الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية، التي يتمثل هدفها الرئيسي في القضاء على العنف من خلال التعاون فيما بين البلدان الموقعة بهدف بناء السلام والاستقرار الدائمين من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعميق التعاون وبناء الثقة فيما بين البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان الموقعة على اتفاق أديس أبابا إلى مواصلة تعزيز البحث عن السلام وتعزيز التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وتؤيد بوليفيا المبادرات السياسية والتوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام (S/2018/209) عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، الذي يسعى، في جملة أهداف أخرى، إلى تحقيق تأثير إيجابي على خطط نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لمختلف الجماعات المتمردة، الكونغولية

والأجنبية على حد سواء، التي تنشط في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بلدان أخرى في المنطقة.

لقد أكد مجددا القرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧)، بشأن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، عزم جميع الدول الأعضاء فيه على دعم المبادرة الإقليمية من خلال التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي. علاوة على ذلك، يؤكد القرار على أن مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية أمر بالغ الأهمية، حيث أن ذلك هو ''أحد العوامل الرئيسية التي تؤجج النزاعات وتؤدي إلى تفاقمها في منطقة البحيرات الكبرى''.

وبوصف المنطقة هي إحدى أغنى المناطق بالموارد الطبيعية في العالم، فمن المؤسف أنها تشهد حاليا واقعا شبه مفروض. لقد أصبح العدد الكبير من الشركات المتعددة الجنسيات والمجموعات الدولية العاملة في المنطقة أحد العوامل التي تسهم من خلال الآليات الاستعمارية الجديدة الضارة في إضعاف قدرة الدول على استخدام الثروة والتمتع بها. إن التشجيع على شراء الماس والنحاس والكوبالت والكولتان وغيرها من الموارد المستغلة بصورة غير مشروعة من جانب الجماعات المسلحة، يكفل أنشطتها التي تصنع الحرب، بتزويدها بالوسائل التي تبدو أنها تديم النزاعات. وفي الواقع، فإن نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أو تحالف القوى الديمقراطية، أو جيش الرب للمقاومة، أو فصائل ''أنتي بالاكا'' وائتلاف سيليكا السابق، أو جماعات الماي ماي، ومختلف الجماعات الأخرى التي تنضم إلى الاشتباكات بين الجماعات العرقية والطائفية في مناطق مختلفة من المنطقة، يهدد باستمرار توطيد الأمن والسلام والاستقرار.

وتعرب بوليفيا مرة أخرى عن قلقها إزاء بيئة العنف وتدهور الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. كما نعرب عن قلقنا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة، وهو الأمر الذي يعمق الطابع المعقد للنزاع، بوجود الملايين من المشردين داخليا واللاجئين، الذين يشكلون أكثر فئات السكان ضعفا. وفي التصدي لمناخ انعدام الأمن في المنطقة، فإن المأزق السياسي الحالي واستمرار الغموض الذي يكتنف الجداول الزمنية الانتخابية هما من المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها.

وأخيرا، إذ تدرك بوليفيا أن التحديات التي تواجه تحقيق السلام الدائم والاستقرار في بعض بلدان العالم لا تزال تتسم بالتعقيد، فإنها ترى أن من الضروري تعزيز الآليات التي تسهم في زيادة الثقة من خلال التحالفات الاستراتيجية، وتعزيز الحوار والتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين. إن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة مثال رائع ينبغي تكراره دعما لكل المبادرات التي تؤيد، أولا، منع نشوب النزاعات، والأهم من ذلك، بناء السلام.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن شكري للمبعوث الخاص سعيد جينيت والسفير سيرجي بالي على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

أود أولا أن أركز على الحالة السياسية والأمنية الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى، لما لها من أثر كبير على التحركات السكانية الواسعة النطاق وتؤثر مباشرة على الحالة الإنسانية للناس على أرض الواقع. إنّ الشروط المسبقة لتحقيق الاستقرار في كافة المنطقة معروفة جيدا. فهي تشمل إجراء العمليات الانتخابية الموثوقة التي من شأنها أن تبني ثقة المواطنين في السلطات، وإعادة بسط سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحكم الصالح، لأنّ عدد الانتهاكات الخطيرة في تلك المناطق آخذ في الازدياد بالرغم من جميع الجهود المبذولة حتى الآن.

ما زالت التوترات المحيطة بالعمليات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، ووفي جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، تشكل عقبات كبيرة أمام تحقيق الاستقرار في المنطقة. وتتسم الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأهمية استراتيجية. إن تنفيذ تدابير بناء الثقة وضمان أن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء عملية انتخابية سلمية في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن المسائل العابرة للحدود المتصلة بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مهمة في التصدي للأسباب الجذرية للصراع في المنطقة. إنّ استمرار مكافحة الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود شرط أساسي للحد من النشاطات التدميرية التي تمارسها الجماعات المسلحة والنجاح في التحاق المقاتلين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

يساورنا القلق إزاء الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، حيث أن هناك صلة واضحة بين التشريد القسري وانعدام الاستقرار في المنطقة. ونعتقد أيضا أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر لحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وثمة حاجة إلى استجابة دولية فعالة لإنهاء العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، لا سيما في حالة الهجمات التي تستهدف النساء والأطفال.

ونقدر الجهود المبذولة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ومع ذلك، لا يزال تحقيق المزيد من التقدم مطلوبا في هذا الصدد. إن تنفيذ إطار العمل تنفيذا كاملا يصب في مصلحة جميع الدول الموقعة عليه. وينبغي لها زيادة التزامها والتأكد من عدم ضياع الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد. وينبغي أن نضع في الاعتبار أن هناك أسبابا شتى للصراعات في مختلف أنحاء المنطقة. وينبغي بذل المزيد من الجهود في الدبلوماسية الوقائية وتعزيز الممارسات الجيدة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل إيلاء اهتمامه للحالة في الميدان.

السيدة فرينش (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السفير بالي والمبعوث الخاص جينيت على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى عملهما من أجل تعزيز الالتزامات بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

لقد كان من دواعي سرور الولايات المتحدة، قبل أكثر من شهر بقليل، أن تنضم إلى زملائها من الجهات المانحة والموقعين والأطراف الضامنة للاتفاق الإطاري الذي أبرم في أديس أبابا للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لذلك الاتفاق. وأثبت هذا المنتدى أنه فرصة مفيدة لتقييم الإنجازات التي تحققت في إطار الاتفاق الإطاري، واستعراض تلك العناصر من الاتفاق التي لم تتحقق بعد، ومناقشة السُبل التي من خلالها يمكن أن تكون آلية الاتفاق الإطاري أكثر فعالية، والعمل داخل المنظمات الإقليمية القائمة. إنّ الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري تدرك وجود صلات متأصلة بين السلام والتنمية من جهة وبين الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآفاق الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة الأوسع نطاقا من الجهة الأخرى.

ورد ذلك الموضوع أيضا في التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى (انظر S/2018/209). وشدد على أنّ ما يضاعف انعدام التيقن الذي يكتنف الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي استمرارُ الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة على أراضي البلد. ومع ذلك، نود أن نتوسع في هذه النقطة. إنّ المأزق السياسي الناجم عن تأجيل الانتخابات أدى إلى زيادة التوترات وتقويض سلطة الدولة الضعيفة وغير الموجودة أصلا وزيادة مخاطر العنف والاضطرابات، إذ أنه يتيح المجال للجماعات المسلحة وغيرها من الجهات الفاعلة المؤذية الاستمرار في العمل. ونهيب بالمبعوث الخاص أن يركز على ضمان المضي قدما في إجراء الانتخابات وتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر تنفيذا كاملا.

نقر بأنه يجب علينا أن نواصل الحث على القيام بعمل ضد الجماعات المسلحة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا يمكننا أن ندعي أن هناك أي حل لتلك المشاكل بدون التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، والأحكام المتصلة بالانتخابات الواردة في دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية والجدول الزمني لتلك للانتخابات.

ويتعين على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تُجري انتخابات شاملة وذات مصداقية في شهر كانون الأول/ديسمبر من شأنها أن تفضي إلى انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة. ولن نتهاون مع أي تأخير. مما أثلج صدورنا بشكل خاص أن نلمس في أديس أبابا توافقا في الآراء بشأن أهمية إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة للاستقرار الإقليمي. إن الاستمرار في القيادة القوية للاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مسألة في غاية الأهمية قبل الانتخابات لضمان استمرار الأعمال التحضيرية للمضي قدما ومساءلة المفسدين المحتملين.

بينما نواصل التركيز على جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال هذه الفترة الحرجة، يجب ألا يحيد بصرنا عن التحديات الأخرى للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق خاص إزاء إجراء الاستفتاء الدستوري المقرر في بوروندي في ١٧ أيار/مايو. لقد شهدنا بالفعل العديد من التقارير عن أعمال العنف والتخويف والمضايقة من الذين يُعتبرون معارضين للاستفتاء. ويساورنا القلق مؤداه أن الاستفتاء سيفضي إلى تفاقم التوترات السياسية في بوروندي، وأن وضع الأحكام الدستورية المقترحة لم يتم بطريقة شفافة وشاملة. إنّ عدم احترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة من شأنه أن يعرض بوروندي للمزيد من مخاطر زعزعة الاستقرار التي لا يمكن التنبؤ بتداعياتها على البلد والمنطقة.

وكما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تضطلع المنطقة بدور هام في تعزيز الاستقرار في بوروندي. ونحض أصحاب المصلحة الإقليميين على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز الحوار من أجل إنهاء المأزق السياسي الذي طال أمده في بوروندي. وسيكون دور المبعوث الخاص جينيت حاسما في العمل على تعزيز ودعم الآليات الإقليمية التي تعمل على النهوض بالسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في الوقت الذي تمر به جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي بهذه الفترة الهامة للغاية. ونحضه على مواصلة التحاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة وأن يبلغنا بأي خطوات إضافية تلزم للنهوض بمهمته.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نود أن نشكر السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، على عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2018/209) ونحن ممتنون أيضا للمعلومات التي تشاطرها معنا السفير ريمون سيرج بالي بشأن آلية الرقابة الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون.

تنوه بيرو بالجهود التي تبذلها البلدان الموقعة على تنفيذ هذا الإطار والتزامها به وبالدور الهام الذي تضطلع به البلدان الضامنة. ونعرب عن دعمنا للجهود الجارية.

ونود أن نبرز أهمية النهج الإقليمي في التصدي للحالة المعقدة وغير المستقرة في منطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أن الجهود التي تبذلها الأطراف المختلفة في ضوء التحديات المشتركة يجب أن تكون متسقة لكي تكون تكميلية، وبذلك تحقق المزيد من التعاون الفعال لصالح الجميع. ومن هذا المنطلق، نؤيد عمليات الحوار السياسي والتفاهم المتبادل في المنطقة. ونعتقد أن ذلك ضروريا من أجل التصدي للتحديات في مجالات الأمن

والمساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، وباختصار، لتحقيق السلام المستدام في المنطقة.

وعلى نحو أكثر تحديدا، نود أن نؤكد مجددا الحاجة إلى التقيد بالجدول الزمني للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمضي قدما في الحوار بين الأطراف البوروندية تحت إشراف جماعة شرق أفريقيا.

ونرى أن من المناسب أن تنفذ تلك العمليات بطريقة شاملة بغية تعزيز الإطار المؤسسي والمساءلة، وندعو إلى مشاركة واسعة للسكان، لا سيما النساء والشباب الملتزمين بالحفاظ على السلام وتنمية بلدانهم.

ويجب علينا أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. لقد أسفر العنف وانعدام الأمن بفعل الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي عن أكثر من ١١ مليون من الأشخاص المشردين في حالات هشة وبحاجة إلى الحماية. ونشدد على أهمية إيلاء الأولوية لحماية النساء والفتيات والفتيان.

وتؤيد بيرو الأولويات الفورية المحددة في التقرير، التي تشمل المبادرات الرامية إلى تعزيز السلام، بما في ذلك اتخاذ إجراء حازم ضد الجماعات المسلحة، فضلا عن التنسيق العاجل لمعالجة الأزمة الإنسانية ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة حازمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.